الحصار الاقتصادي (خلفياته، آليات مواجهته) (واقع الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية خلال الفترة 2010–2021)

الدكتور: عفيف صندوق

كلية: الاقتصاد جامعة: دمشق

الملخص:

هدف البحث إلى بيان مفهوم الحصار الاقتصادي المتمثل بالعقوبات الخارجية التي تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية أو مجلس الأمن أو الاتحاد الأوروبي أو كلاهما على صادرات و واردات كل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، واعتمد الباحث على المنهجين الوصفي والاستقرائي، وحُللت البيانات من خلال برنامج Excel، وذلك خلال المدة الزمنية 2010–2021، بالاعتماد على بيانات سنوية.

توصل الباحث إلى أنه يوجد أثر للحصار الاقتصادي الخارجي على صادرات و واردات الجمهورية العربية السورية، ويوجد أيضاً أثر للحصار الاقتصادي الخارجي على صادرات و واردات جمهورية إيران الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الحصار الاقتصادي، مجلس الأمن، الاتحاد الأوروبي، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات.

الإطار العام للبحث:

أولاً: مقدمة البحث:

ترتبط أية عقوبات تفرضها مؤسسات المجتمع الدولي على أي دولة بتأثيرات محددة وموجعة تستهدف هذه العقوبات إحداثها، لدفع الدولة المعنية والتي تخضع للعقوبات إلى تغيير سياساتها التي عوقبت بسببها، في الاتجاه الذي تريده مؤسسات المجتمع الدولي والدول المسيطرة صناعة القرار فيها، كما ويعتمد المنطق الداخلي للعقوبات على استخدام قوانين الاقتصاد السياسي من أجل ثني الدولة المعاقَبة عن مواقف بعينها، وبالتالي يقوم هذا المنطق على افتراض أساسي مفاده أن القيادة السياسية في البلد المعني سوق تستسلم –عند نقطة معينة ما –أمام الضغوط الخارجية، بسبب حساباتها المجردة للاحتفاظ بسلطتها السياسية[1].

كما تتجلى التأثيرات السلبية في الدولة المعاقَبة في أشكال مختلفة مثل ارتفاع أسعار المستهلكين وازدياد البطالة وخسائر أصحاب الأعمال وتقلص المعروض من السلع، ونظراً لارتباط السياسة والاقتصاد ارتباطاً عضويّا، فإننا نجد التأثيرات السلبية في جانب الاقتصاد ترجمة مباشرة في جانب السياسة، معنى هذا الكلام أنه من شأن التداعيات الاقتصادية السلبية أن تمتدّ سلبًا أيضا في حسابات الجدوى السياسية لصناع القرار في البلد المعني، بما يؤدي إلى التأثير في سياساتهم وتعديلها في النهاية[2].

والملاحظ أيضاً في موضوع العقوبات الاقتصادية أنها لا تأتي ضمن استراتيجية متكاملة، ولكنها تفرض في أحيان كثيرة لاعتبارات داخلية في البلد الذي يفرض العقوبات، لذلك نجد أنها تأخذ أشكالًا وأنماط عديدة تنحصر في مجملها في أنواع ثلاثة بين التجارية والاستثمارية والذكية[3].

---

[1]- اللباد، مصطفى، (2011)، **العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران**، شرق نامه، العدد 8، يناير، ص9.

[2] - Brooks, Risa, (2002), **Sanctions and Regime Type: What Works, and When**?, Security Studies, Vol. 11, No 4, June, P-p 15-16.

[3] - David J. Lektzian and Christopher M. Sprecher, (2007), **Sanctions, Signals, and Militarized Conflict**, American Journal of Political Science , Vol. 51, No 2, Apr, P-p 415-431.

ثانياً: مشكلة البحث:

أن استخدام القوة العسكرية في مواجهة الأزمات التي تنشأ بين الدول ينجم عنه عواقب كبيرة لا يمكن تجاوزها بسهولة، الأمر الذي يستدعي اللجوء إلى طرق ووسائل سلمية لمعالجة الأزمات الدولية عن طريق فرض عقوبات غير عسكرية تتمثل أهميتها في اجراءات وتدابير عقابية ذات طابع اقتصادي تعتبر بمثابة جزاء دولي ذو طبيعة خاصة و مختلفة عن الجزاءات الدولية الأخرى.

والتساؤلات الرئيسة التي نحاول من خلال هذا البحث الإجابة عليها هي:

هل أثر الحصار الاقتصادي الخارجي على صادرات و واردات الجمهورية العربية السورية؟

هل أثر الحصار الاقتصادي الخارجي على صادرات و واردات جمهورية إيران الإسلامية؟

ثالثاً: الدراسات السابقة:

1- دراسة: عبد القادر عزوز (2022)، بعنوان (<u>الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين</u>) [4].

والذي تناول فيها شرحاً لأوضاع الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين متضمنة التطورات المستجدة والتحديات لـ (العولمة الاقتصادية، تطورات النظام النقدي العالمي، الشركات متعددة الجنسيات، الاستثمار الأجنبي المباشر، الحرب التجارية الأمريكية الصينية، أزمة الديون السيادية في أوروبا، اقتصاديات الطاقة، الاقتصاد الأخضر، الآثار الاقتصادية للأوبئة، والدبلوماسية الاقتصادية التي سنتطرق إليها في هذا البحث.

[4]- عزوز، عبد القادر، (2022)، **<u>الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين</u>**، الطبعة الأولى، سورية.

2- دراسة: علي صبري حسن (2020)، بعنوان (إشكالية العلاقة بين العقوبات الاقتصادية الدولية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطني الدولة المستهدفة)[5].

تناولت الدراسة مدى تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطني الدولة المستهدفة، والذي استخلص من خلاله أن السلطان التقديري والتقريري الواسع لمجلس الأمن فيما يمكن اعتباره اخلالاً أو تهديداً على السلم والأمن الدوليين أو عملاً من أعمال العدوان، وفرضه العقوبات الاقتصادية أو التدابير العسكرية أو امكانية الجمع بينهما، وغلبة الاعتبارات السياسية لأعضاء مجلس الأمن كان له الأثر المباشر على انتهاك تلك الحقوق.

3- دراسة: أحمد صدام إيدام (2019)، بعنوان (مستقبل القدرة الايرانية في احتواء الضغوطات والعقوبات الأمريكية بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي)[6].

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الضغوط الخارجية التي تعرضت لها دولة إيران بفعل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية عليها، والتي شملت القطاع الاقتصادي بأكمله مما تبعه ارتفاعات في معدلات البطالة والتضخم، انخفاض قيمة العملة الإيرانية الأمر الذي انعكس بدوره على انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الإيراني.

[5]- حسن، صبري علي، (2020)، **إشكالية العلاقة بين العقوبات الاقتصادية الدولية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطني الدولة المستهدفة**، مجلة الفنون والأدب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد 57، أغسطس، كلية التربية، العراق.

[6]- إيدام، أحمد صدام، (2019)، **مستقبل القدرة الايرانية في احتواء الضغوطات والعقوبات الأمريكية بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي**، دراسات دولية، العدد الحادي والثمانون، كلية الحقوق، جامعة النهرين، بغداد، العراق.

4- دراسة: رشدي عميش (2017)، بعنوان (العقوبات الاقتصادية كوسيلة ردع على المستوى الدولي)[7].

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى فعالية ونجاعة العقوبات الاقتصادية في ردع الدولة المخالفة وارساء الالتزام بأحكام القانون الدولي، والعوامل التي تقف في وجه هذه العقوبات لتحقيق الأهداف التي فرضت من أجلها، وذلك بتسليط الضوء على عدة نماذج وقضايا دولية كانت محل توقيع العقوبات الاقتصادية عليها.

5- دراسة: شعبان عبده أبو العز المحلاوي (2017)، بعنوان (العقوبات الاقتصادية على إيران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الإيرانية)[8].

وهدفت هذه الدراسة إلى بيان ما تعرضت له إيران خلال العقود الثلاثة الماضية لمجموعة من العقوبات الاقتصادية والتي شملت عقوبات من تجميد لأموال إيرانية في الخارج، ومقاطعة اقتصادية تتمثل في مقاطعة المجتمع الدولي لإيران تجارياً، وخاصة مقاطعة النفط الإيراني الذي هو عصب الاقتصاد في إيران، وأخيراً حصار اقتصادي من خلال منع الشركات الدولية من الاستثمار في إيران ومعاقبة الشركات المخالفة لهذا الحظر.

6- دراسة: حيان أحمد سلمان (2013)، بعنوان (تأثير المؤامرة والأزمة في الاقتصاد السوري وخاصة قطاع التجارة)[9].

يتضمن هذا البحث رؤية تحليلية لتأثير مؤامرة الحصار والعقوبات الاقتصادية التي انعكست تداعياتها السلبية على كافة الجوانب وأهمها اجانب الاقتصادي

---

[7]- رشدي، عميش، (2017)، **العقوبات الاقتصادية كوسيلة ردع على المستوى الدولي**، رسالة ماجستير في المنازعات الحكومية، جامعة مهيدي أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

[8]- أبو العز المحلاوي، عبده شعبان، (2017)، **العقوبات الاقتصادية على إيران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الإيرانية**، ، دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق ،العدد 63، أغسطس، جامعة المنصورة، مصر.

[9]- سلمان، احمد حيان، (2013)، **تأثير المؤامرة والأزمة في الاقتصاد السوري وخاصة قطاع التجارة**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35، العدد 4، سورية.

وبشكل خاص في معدلات النمو الاقتصادي وسعر الصرف والتجارة الخارجية أي "الصادرات والمستوردات" خلال الفترة 2006-2012.

- **ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة أن جميع الدراسات أعلاه تطرقت إلى بيان أثر الحصار الاقتصادي على الدول بشكل عام في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها..، بينما سيتم التطرق في بحثنا إلى الحديث عن الحصار الاقتصادي بشكل خاص وتحديداً الجانب الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، كونهما من الدول التي تعرضت وعانت من الحصار وخاصة الاقتصادي، وسيتم في هذا البحث بيان تأثر صادرات و واردات الدول المذكورة من جراء الحصار الاقتصادي الذي فرض على هذه الدول حيث سيتم تحليل الميزان التجاري الخارجي للدول خلال الفترة 2010- 2021.**

رابعاً: أهمية البحث:

تكتسي العقوبات الاقتصادية الدولية أهمية بالغة، نظراً لكونها أحد المواضيع التي يتم التطرق اليها مراراً وتكراراً اليوم في ظل التطورات الراهنة على الساحة الدولية، حيث أنها تشكل أحد التدابير العقابية المهمة في نفس الوقت في ردع كل من يخالف أحكام وقواعد القانون الدولي، وذلك بسبب ارتباطها الوثيق بالمجال الاقتصادي الذي يعد عصب الحياة التي تقوم عليه الشعوب والدول على حد السواء من جهة، ومن جهة أخرى التأثير الكبير الذي تخلفه هذه العقوبات على الدولة في شتى المجالات سواء على الصعيد المحلي أو والدولي، وهو ما يعكس لجوء منظمة الأمم المتحدة الى فرضها على العديد من الدول، كما أنها تمثل أحد التدابير العقابية غير العسكرية لمواجهة الانتهاكات التي تطرأ على القانون الدولي وبالتالي تجنب مخلفات الحروب واستخدام الأسلحة العسكرية.

خامساً: أهداف البحث:

يتمثل الهدف العام من هذا البحث في:

- معرفة تأثير العقوبات على الميزان صادرات و واردات سوريا وإيران كونهما من الدول التي عانت من العقوبات الخارجية ولازالت تعاني حتى يومنها هذا.
- التطرق إلى أهم العقوبات المفروضة على سورية وإيران وكيفية مواجهتها.

سادساً: متغيرات البحث:

- **المتغير التابع:** الصادرات والواردات في سوريا وإيران.
- **المتغير المستقل:** الحصار الاقتصادي.

سابعاً: فرضيات البحث:

- **الفرضية الأولى: وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:**
  - توجد علاقة بين الحصار الاقتصادي و صادرات وواردات الجمهورية العربية السورية.
  - توجد علاقة بين الحصار الاقتصادي و صادرات وواردات جمهورية إيران الإسلامية.
- **الفرضية الثانية: وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:**
  - لا توجد علاقة بين الحصار الاقتصادي و صادرات وواردات الجمهورية العربية السورية.
  - لا توجد علاقة بين الحصار الاقتصادي و صادرات وواردات جمهورية إيران الإسلامية.

ثامناً: منهجية البحث:

إن المنهج العام الذي تم إتباعه في دراسة هذا الموضوع هو المنهج الاستنباطي الذي يقوم على الوصف والتحليل، حيث تم الاعتماد في البحث على الجانب الوصفي لعرض القسم النظري من البحث فيما يتعلق بالحصار الاقتصادي، ينما تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على برنامج EXCEL.

الفصل الأول: مفهوم الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية.

❖ المبحث الأول: مفهوم الحصار الاقتصادي.

تعني كلمة الحصار: المقاطعة والحبس والتضييق والمنع والإكراه، ويستهدف من يلجأ إلى استخدامه إلى الضغط على الطرف الآخر لإكراهه أو إجباره على القيام بعمل أو الامتناع عنه عموماً لمصلحة الطرف الأول القائم بعملية الحصار، ويختلف مضمون الحصار وماهيته باختلاف محتواه والأدوات المستخدمة فيه حتى الأهداف المتوخاة منه، فهناك حصار اقتصادي أو سياسي أو إعلامي أو عسكري.

ولما كانت المقاطعة الاقتصادية تفيد حرمان دولة من عائد تصدير سلعة تتميز بها أو تتوافر لديها بوفرة، فإن الحصار الاقتصادي على العكس من ذلك، إذ أنه منع دولة معينة من الحصول على سلع أو خدمات تحتاج إليها ولا يوجد لدى هذه الدولة بدائل تحل محلها[10].

والحصار الاقتصادي: هو التضييق اقتصادياً على دولة ما لدفعها إلى الاستسلام، ولهذا النوع من الاجراءات آثار اقتصادية قوية على الدولة المستهدفة إذ من الصعب أن تعيش دولة في عالم اليوم بمعزل عن باقي دول العالم.

❖ المبحث الثاني: مفهوم العقوبات الاقتصادية.

من المعروف أن كل نظام سياسي يحتاج إلى تأييد شعبي كي يستمر، لذلك كانت العقوبات الاقتصادية، تُستخدم من قبل الجهة التي تفرضها بحيث تثير طبقات المجتمع المختلفة على قيادتها في الدولة المعاقبة، وتكون الفرصة أكبر لإزالة النظام السياسي، لذلك تلجأ الدول القوية والمهيمنة إلى دبلوماسية العقوبات من أجل تغيير الأنظمة المعادية لها، أو الضغط عليها لتغيير سلوكها السياسي بما يتناسب معها.

تعد العقوبات الاقتصادية من أهم أنواع الدبلوماسية الاقتصادية، التي تستخدمها كثير من الدول، وهذه العقوبات كبيرة من حيث الحجم والعدد إلى الحد الذي يجعل من الصعوبة

[10]- أبو العز المحلاوي، عبده شعبان، (2017)، **العقوبات الاقتصادية على إيران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الإيرانية**، ، دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق ،العدد 63، أغسطس، جامعة المنصورة، مصر.ص765.

القيام بدراسة واقعية ذات نتائج منطقية، تدل على أثرها بشكل دقيق في التنمية الاقتصادية، إلا أنه ستتم في هذا البحث دراسة حالتين مهمتين في العقوبات الاقتصادية وهما حالة العقوبات الاقتصادية على سورية وإيران.

العقوبات الاقتصادية (سياسات الردع):

يمكن تعريف العقوبات الاقتصادية بأنها (انسحاب متعمد لحكومة الطرف المرسل، أو التهديد بالانسحاب من العلاقات التجارية أو المالية مع الطرف المستهدف)[11].

وتتعدد الأدوات المستخدمة في العقوبات الاقتصادية حسب طبيعة الدولة المرسلة واهدافها:

فوضع قيود على الصادرات هي الأداة التي تفضل الولايات المتحدة الأمريكية استخدامها، لأن لديها الكثير من المعدات العسكرية والمعدات عالية التقنية التي ترغب الدول الأخرى في شرائها، ويتم استخدام سياسة إعاقة التدفقات المالية في الدول التي تتحكم في التدفقات المالية الضخمة، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتعتبر هذه السياسة سهلة مقارنةً بعقوبات الاستيراد والتصدير، بالمقابل تتمتع البنوك بدرجة عالية من التنظيم ولديها القدرة على تجميد أصول الدول أو القيادات السياسية، وحظر السفر وحركة العمالة، وحظر نقل التكنولوجيا، ووقف المعونات، وهي الادوات التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بكثافة في العقدين السابقين اتجاه سوريا وإيران.

وهنالك عدة أسباب قد تفسر تزايد تبني سياسات العقوبات الاقتصادية:

1. زيادة ترابط الاقتصادات العالمية أكثر من أي وقت مضى، مما يسهل خلق التوار في العلاقات التجارية مع الشركاء التجاريين، وبالتالي طرد الاستثمار الأجنبي، مما يجعل للعقوبات تداعيات اقتصادية مضاعفة على الدول.
2. رغبة صانعي السياسة –خاصة في الدول الكبرى– في ممارسة التأثير الدولي لإثبات القوة والزعامة، وهو ما تقوم به الولايات المتحدة كثيراً، حتى وإن كانت النتائج المرجوة محدودة النجاح، لأنها ترى أن تكلفة العقوبات أقل من ثمن التقاعس الذي هو تهديد لزعامتها في المجتمع الدولي.

[11]- عزوز، عبد القادر، (2022)، **الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين**، الطبعة الأولى، سورية، ص256.

3. كون العقوبات الاقتصادية منخفضة التكلفة ولا تنطوي على مخاطر سياسية كبيرة، وبالتالي من السهل جبر أضرارها مقارنةً مع خيار التصعيد العسكري، كما أن توافر عامل السرعة في التنفيذ يعد من مزايا خيار العقوبات الاقتصادية[12].

❖ **المبحث الثالث: العقوبات الاقتصادية في سورية وإيران.**

أولاً: حالة الجمهورية العربية السورية

أنواع العقوبات الاقتصادية على سورية[13]:

1- حظر تقديم المساعدة الحكومية الرسمية إلى سورية ومعارضة الولايات المتحدة للدعم الذي تقدّمه المؤسسات المالية الدولية إلى سوريا نتيجة تصنيف سوريا كدولة راعية للإرهاب، تُحظَّر معظم فئات المساعدات الخارجية المقدّمة إلى الحكومة السورية، فضلاً عن ذلك، يدفع هذا التصنيف الولايات المتحدة إلى معارضة استفادة سوريا من مساعدات مالية من المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

2- حظر توريد الأسلحة نتيجة تصنيف سوريا كدولة راعية للإرهاب، وأحكام قانون محاسبة سوريا لعام 2003 يُعتبر بيع الأسلحة (أي المواد المدرجة على قائمة الذخائر الأميركية)، والعديد من السلع "ذات الاستخدام المزدوج" التي يمكن استخدامها عسكرياً ومدنياً، محظوراً بشكل عام.

3- حظر تصدير معظم السلع الأميركية المصدر إلى سوريا، حيث نصّ قانون محاسبة سوريا على توجيهات إلى الرئيس الأميركي بحظر معظم الصادرات الأميركية إلى سوريا، ويشمل ذلك فرض حظر على إعادة تصدير السلع الأميركية المصدر إلى سوريا عبر بلدان ثالثة: مثلاً، لا يجوز لشركة لبنانية شراء مولّد أميركي الصنع بشكل قانوني، فإعادة تصديره إلى سوريا، كما يشمل

---

[12]- المساح، سوزانا، (2018)، **الردع الاقتصادي بين معضلة التوافق الدولي والتوسع في العقوبات الذكية**، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 213، تموز، ص12-13.

[13]- مركز كارتر، (2020)، **العقوبات الأمريكية والأوروبية على سوريا**، سبتمبر، ص6-9، لمزيد من التفاصيل **www.cartercenter.org.**

الحظر أيضاً حظراً على بيع المعدّات الأجنبية الصنع، إذا كانت هذه المعدّات تتضمّن أكثر من الحدّ الأدنى من القطع الأميركية الصنع.

4- حظر تصدير الخدمات الأميركية إلى سوريا: بشكل عام، تحظّر العقوبات الأميركية على الشركات والأفراد الأميركيين تصدير الخدمات إلى سوريا.

5- القيود المالية والاستثمارية: يشمل حظر تصدير الخدمات الأميركية إلى سوريا منع المصارف الأميركية من توفير الخدمات المالية وإمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية بالنسبة إلى المصارف والشركات العاملة في سوريا، ويشمل ذلك حظراً على المعاملات المالية المباشرة بين الولايات المتحدة وسوريا، وحظراً على الشركات والمصارف الأجنبية التي تستخدم النظام المالي الأميركي من أجل تخليص المعاملات ذات الصلة بسوريا: على سبيل المثال، لا يجوز لشركة ألمانية تعمل في سوريا استخدام مصرف مرتبط بالولايات المتحدة لتخليص مدفوعات ذات صلة بسوريا.

6- حظر استيراد النفط السوري و/أو التعامل مع النفط السوري: تُحظّر العقوبات الأميركية، تحديداً، على الشركات الأميركية استيراد النفط والمنتجات النفطية السورية المصدر إلى الولايات المتحدة، كما تُحظّر عليها التجارة في النفط أو المنتجات النفطية السورية المنشأ، أو نقلها، أو الانخراط في صفقات ذات صلة بها، على سبيل المثال، لا يجوز لمصفاة أميركية استيراد النفط العام السوري أو الوقود المكرّر، كذلك لا يجوز لشركة طاقة أميركية أن تشتري النفط السوري أو تتاجر به.

7- العقوبات على الحكومة السورية والوزارات/الوكالات في الحكومة السورية: تجمّد العقوبات السورية أصول الحكومة السورية في الولايات المتحدة، ويُمنع على الشركات الأميركية بشكل عام مزاولة الأعمال التجارية مع الحكومة السورية أو الكيانات التابعة لها، كما تُمنع هذه الكيانات بشكل عام من الاستفادة من النظام المالي الأميركي، تشمل العقوبات المفروضة على الحكومة السورية عقوبات على وزارات الحكومة السورية والشركات المملوكة من قبل الدولة، كمصرف

سوريا المركزي، والوزارات المعنية بالجيش والمخابرات السورية، وشركات النفط المملوكة من قبل الدولة، ومشغلي الموانئ السورية، وغيرها من الشركات والكيانات المملوكة من قبل الدولة أو التابعة لها.

8- حظر السفر: بشكلٍ عام، تُحظّر العقوبات الأميركية على طائرات الخطوط الجوية السورية الطيران إلى الولايات المتحدة، كما يُمنع الأفراد السوريون الخاضعون لعقوبات محددة الهدف من السفر إلى الولايات المتحدة بشكل عام، وبالإضافة إلى حظر السفر هذا، صدر الأمر التنفيذي 13870 في آذار/مارس 2017 ليمنع السوريين بشكل عام من الحصول على تأشيرات للدخول إلى الولايات المتحدة، كما منع دخول اللاجئين السوريين إلى الولايات المتحدة، ورغم وجود فئات ضيّقة ومحدّدة من الاستثناءات، يُمنع السوريون بشكل عام من السفر إلى الولايات المتحدة.

9- قانون قيصر والعقوبات الثانوية الأميركية على سوريا في كانون الأول/ديسمبر 2019، أقرّ الكونغرس الأميركي "قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين" كجز ء من مشروع قانون سنوي أميركي لشؤون الدفاع. فوسّع قانون قيصر، بشكل ملحوظ، من نطاق العقوبات الثانوية الأميركية على سوريا أي العقوبات التي تحظّر تعامل البلدان الثالثة مع سوريا بعد أن كانت ذات نطاق محدود في السابق، ومع أنّ قانون قيصر لا يسعى إلى حظر كافة أنواع المعاملات بين البلدان الثالثة وسوريا، إلا أنه يشترط على السلطة التنفيذية الأميركية فرض عقوبات على مجموعة متنوعة من الأفراد، والشركات، والكيانات في بلدان ثالثة، ممّن يزاولون أنواعاً محدّدة من الأعمال التجارية مع سوريا، والحكومة السورية، وكذلك مع الأفراد والشركات الخاضعين للعقوبات في سوريا[14].

10- قيود على المساعدات الحكومية الرسمية إلى سوريا : تفرض عقوبات الاتحاد الأوروبي أنواعاً مختلفة من القيود على المساعدات الحكومية الرسمية الممكن توفيرها لسوريا.

[14]- مركز كارتر، (2020)، **نفس المرجع السابق**، ص10.

11- حظر الأسلحة: تُحظّر عقوبات الاتحاد الأوروبي تصدير الأسلحة إلى سوريا واستيرادها منها.

12- حظر تصدير سلع معيّنة إلى سوريا : تُحظّر عقوبات الاتحاد الأوروبي تصدير أنواع محدّدة من السلع إلى سوريا.

الدبلوماسية الاقتصادية المطلوبة لرفع العقوبات الاقتصادية عن سورية:

من المهم الحديث عن رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية وكسرها كمقدمة ضرورية

للبدء في إعادة الإعمار، ويمكن إيجاز أهم آثارها في سورية في:

1. التقارب اقتصادياً مع الدول الصديقة لسورية (روسيا، الصين، وايران)، وغيرها ورفع مستويات التبادل التجاري معها إلى مستوى العلاقات السياسية.
2. تحول تجارة المصارف الرسمية إلى الشبكات المالية غير الرسمية، والتعامل بشكل أكبر من خلال إتمام الصفقات عن طريق تجارة المقايضة.
3. التواصل مع رجال الأعمال السوريين في الخارج ومحاولة استعادتهم إلى سورية.
4. التمسك بالإرادة والحقوق والعزيمة، وتعبئة الطاقات والإمكانيات في سورية، واصدار تشريعات خاصة واستثنائية تتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية، وتشكل أساساً قوياً للدبلوماسية الاقتصادية.
5. تنشيط العمل الدبلوماسي في المؤسسات والمحافل الدولية، فالعقوبات ظالمة وتتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة، وحق الدول في التنمية وتحقيق الأمن والاستقرار.
6. إن نجاح الدبلوماسية الاقتصادية السورية في رفع العقوبات الاقتصادية يتطلب وجود ثقافة المتابعة والمحاسبة عن التردد في تنفيذ الاتفاقيات، كما يتطلب استراتيجية واضحة ومحددة لآلية التطبيق وطرق التنفيذ وتحديد الجدوى الاقتصادية، واعادة النظر في بعض الاتفاقيات الموقعة والتواصل مع الدول الصديقة التي لم تتجاوب مع الضغوطات الاقتصادية التي فرضها الغرب وأمريكا خلال الأزمة الحالية، وتحديد جهة مؤسساتية لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات أو

تشكيل لجنة تضم في عضويتها كل الجهات صاحبة المصلحة في تنفيذ أي اتفاق ومتابعته باستمرار مع الطرف الآخر لاستثماره بالشكل الصحيح الذي يخدم المصلحة المتبادلة لكل الأطراف[15].

ثانياً: حالة جمهورية إيران الإسلامية

إن غزو إيران من قبل الدول المهيمنة يعتبر أمراً مستبعداً، بسبب الهزيمة المتوقعة التي ستلحق بهذه الدول، لذلك كانت الدبلوماسية الاقتصادية بشقها العقابي هي الحل الوحيد أمام أمريكا والغرب، من أجل إجبار الجمهورية الإسلامية على الخضوع للسياسات الغربية وخصوصاً ثنيها عن الحصول على الطاقة النووية السلمية، فشرعت أمريكا والغرب بفرض عقوبات على إيران عبر مراحل متعددة منذ قيام الثورة الإسلامية فيها عام ١٩٧٩ ، وكانت هذه العقوبات كبيرة ومتعددة الجوانب.

لذلك وجدت الولايات المتحدة في قطاع الاستثمار منفذاً مهماً للتأثير في الاقتصاد الإيراني، فوضعت العراقيل في وجه التدفق الاستثماري الأجنبي إلى الجمهورية الإسلامية، واستخدمت أسلوب التهديد والملاحقة بحق أي جهة يظهر أنها تريد القيام بمشاريع في الجمهورية الإسلامية، كما وضعت القيود المالية والمصرفية على تعاملات إيران المالية مع الأسواق العالمية[16].

وتتعرض إيران للعقوبات الاقتصادية، بهدف الضغط على برنامجها النووي حيث مرت العقوبات الإيرانية بمراحل متعددة بدايةً من فرض عقوبات من الولايات المتحدة، ثم فرض عقوبات عن طريق مجلس الأمن، وأخيراً فرض عقوبات من قبل الاتحاد الأوروبي بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[15]- سرحان، عباس، **مسؤوليات الدول الداعمة للإرهاب وحقوق الدول المتضررة**، موقع الإمام الشيرازي، لمزيد من التفاصيل www.alshirazi.com.

[16]- جديد، محمود، (2009)، **العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية: دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لسورية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص110.

أنواع العقوبات الاقتصادية على إيران:

1. العقوبات المالية:

تهدف العقوبات المالية إلى تجميد الودائع الحكومية وودائع الشركات والأفراد الذين يحملون جنسية الدولة المُعاقبة، ويتميز هذا النوع من العقوبات عن العقوبات التجارية والاستثمارية أنه لا يحتاج إلى غطاء دولي من مجلس الأمن، وتعد العقوبات المالية أول نوع من العقوبات الاقتصادية التي تم توقيعها على إيران، كما تم تشديد العقوبات المالية في عام 2010 حيث فرض مجلس الأمن عقوبات إضافية على إيران[17].

2. المقاطعة الاقتصادية:

وتعني تقليص المبادلات الاقتصادية بين المجتمع الدولي والدولة المعتدية، وتكون هذه المقاطعة مثمرة كلما كان اقتصاد البلد المعني يعتمد في جانب كبير على المبادلات الاقتصادية والتجارة الخارجية، وفي ظل تفاوت درجات الانفتاح على الاقتصاد العالمي، أي أن الاقتصادات المندمجة أكثر بالاقتصاد العالمي سوف تتأثر سلبياً بالعقوبات، وتمثل النموذج الامثل للعقوبات الاقتصادية.

وبتطبيق ذلك على إيران نجد أن النفط يعد سلعة استراتيجية بالنسبة للاقتصاد الإيراني، حيث تعد إيران ثالث أكبر دولة منتجة ومصدرة للنفط على المستوى العالمي، وثاني دولة في احتياطي الغاز[18].

لذلك تم استهداف النفط الإيراني بالمقاطعة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بحزمة من العقوبات اعتباراً من شهر يوليو في2012 بما في ذلك حظر شراء ونقل النفط الخام والغاز الطبيعي من إيران إلى الاتحاد الأوروبي، ثم تم التفاوض في عام 2015 حول البرنامج النووي وتم إلغاء العقوبات

[17]- الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي، (2015)، **الآثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن إيران**، مجموعة البنك الدولي، العدد 5، يوليو، ص2.

[18]- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2012)، **تأثير العقوبات الغربية ضد إيران وأبعادها**، أكتوبر، لمزيد من التفاصيل WWW.dohainstitute.org.

والتوصل إلى اتفاق بشأن النووي، وفي عام 2018 خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران[19].

3. الحصار الاقتصادي:

يعد الحصار الاقتصادي على إيران من أشد العقوبات على الاقتصاد الإيراني، واكثرها ضرراً ووقعاً، حيث انسحبت الشركات العالمية من إيران، وألحق هذا الأمر ضرراً كبيراً بالاقتصاد الإيراني، حيث قيدت العقوبات القدرة الإنتاجية لحقول النفط والغاز في إيران[20].

الدبلوماسية الاقتصادية الإيرانية في مواجهة العقوبات:

أمام هذه العقوبات على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، اتجهت إلى تكييف اقتصادها على

مواجهتها، وتبني ما يسمى استراتيجية اقتصاد المقاومة وذلك من خلال:

- الحفاظ على التوازن التجاري للجمهورية الإسلامية، من خلال الحفاظ على احتياطيات لنقد الأجنبي، والرقابة على الصادرات.
- توفير الاحتياجات الاقتصادية الأساسية للمواطنين، من حصيلة الصادرات النفطية.
- زيادة طاقة التكرير المحلية، واستغلال النفط الخام الزائد محلياً، لتحويل الجمهورية الإسلامية إلى دولة مصدرة لمنتجات التكرير والغاز.
- تحويل تجارة المصارف الرسمية إلى الشبكات المالية غير الرسمية، واتمام الصفقات عن طريق تجارة المقايضة، ومكاتب الصرف الأجنبية[21].

---

[19]- السمهوري، محمد، (2012)، **هل تؤدي العقوبات الأوروبية والأمريكية الأخيرة إلى تراجع إيران عن برنامجها النووي؟**، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، ص5.

[20]- الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي، (2015)، **مرجع سبق ذكره**، ص9.

[21]- حمد، صلاح الدين، (2015)، **أثر الدبلوماسية في التنمية الاقتصادية: سورية أنموذجاً**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص102.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لبيان أثر الحصار الاقتصادي على الميزان التجاري في الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية.

ويتضمن النموذج **أربعة متغيرات تابعة** نعبر عنها من خلال جدول البيانات الآتي:

جدول 1 بيانات البحث.

السنة	الصادرات السورية	الواردات السورية	الصادرات الإيرانية	الواردات الإيرانية
2010	12,796,000,000	17,562,000,000	101,316,000,000	65,404,000,000
2011	10,513,000,000	19,985,000,000	132,000,000,000	61,760,000,000
2012	3,059,000,000	12,583,000,000	108,341,000,000	57,292,000,000
2013	1,709,000,000	8,846,000,000	90,765,000,000	46,571,000,000
2014	1,162,000,000	10,220,000,000	95,160,000,000	55,106,000,000
2015	887,000,000	6,275,000,000	70,275,000,000	44,937,000,000
2016	713,000,000	4,934,000,000	72,903,000,000	43,080,000,000
2017	712,000,000	6,153,000,000	92,764,000,000	49,499,000,000
2018	629,000,000	7,389,000,000	103,422,000,000	49,353,000,000
2019	526,000,000	6,697,000,000	65,718,000,000	41,828,000,000
2020	850,000,000	5,299,000,000	46,916,000,000	38,757,000,000
2021	900,000,000	5,600,000,000	72,345,000,000	48,977,000,000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org.

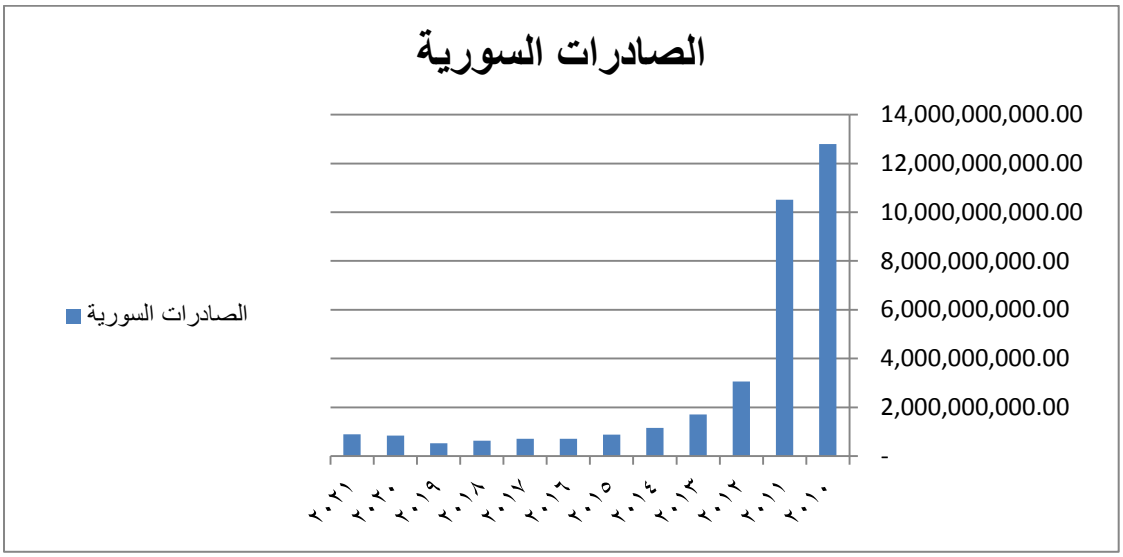

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel.

الشكل رقم 1 الصادرات السورية.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

- في بداية العام 2010 نلاحظ أن الصادرات في الجمهورية العربية السورية بلغت أعلى مستوى لها (بالمقارنة مع الفترات اللاحقة لحدوث الأزمة في سوريا) حيث سجلت ما يقارب 13 مليار، ومع بداية الأزمة في مطلع العام 2011 بدأت الصادرات بالانخفاض إلى ما دون 12 مليار (حيث أصدر الرئيس الأمريكي باراك أوباما في 2011/04/29 عقوبات على سوريا) لتسجل بعدها أدنى هبوط في العام 2012 وذلك بسبب بداية فرض العقوبات الاقتصادية على سوريا لتسجل أقل من2 مليار فقط وقد تسارع هذا الانخفاض بالهبوط عاماً تلو الأخر مع تحسن طفيف في بعض السنوات.

- ومع بداية العام 2013 بدأت تقل نسبة الصادرات السورية بسبب سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على معظم آبار النفط في سوريا واستمرت بالانخفاض المتتالي حتى نهاية العام 2017.
- كما نلاحظ من الجدول أعلاه أنه تم تسجيل أقل قيمة للصادرات السورية خلال العامين (2018-2019) وهي الأدنى على الإطلاق بسبب صدور قانون قيصر حيث فقد الناتج المحلي الإجمالي أكثر من تصف قيمته وجاء هذا التدهور نتيجة لتعطل سلاسل الإنتاج والتجارة بسبب الأضرار التي لحقت بالبنى الاساسية، وهروب رأس المال البشري للخارج بشكل مكثف مما أدى بنهاية المطاف لانخفاض في قيمة العملة السورية منذ بداية الأزمة وحتى يومنا هذا.
- ومع بداية العام 2020 كانت الصادرات السورية منخفضة وهذا يعود لجائحة كورونا التي شهدتها معظم البلاد وبقيت الصادرات منخفضة حتى نهاية العام 2021 بسبب العقوبات المفروضة.

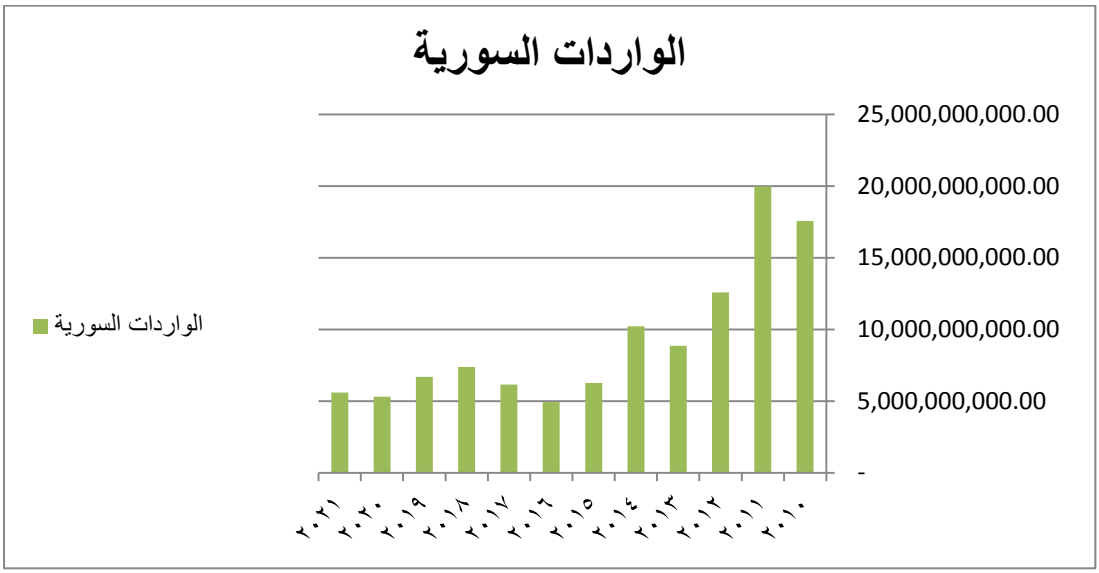

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel.

الشكل رقم 2 الواردات السورية.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

- كانت نسبة الواردات خلال العامين 2010-2011 مستقرة نوعاً ما وتتراوح قيمتها بين 17 و 20 مليار، ومع بداية الأزمة السورية سجلت الواردات أدنى قيمة لها خلال العام 2012 (منذ بداية الأزمة) بسبب زيادة نسبة العطالة من الأيدي العاملة وبالتزامن مع انتشار الفقر وانخفاض القوة الشرائية للعملة واستمرت بالانخفاض خلال الأعوام اللاحقة.
- خلال العام 2016 سجلت الواردات انخفاض حاد بسبب زيادة معدل التضخم وتناقص سعر الصرف وعرقلة حركة التجارة الخارجية فضلاً عن تدمير أكثر من 80% من المنشآت الصناعية وخسارة الصادرات النفطية.
- خلال الأعوام 2017-2021 استقرت نسبة الواردات نوعاً ما بسبب صدور قرارات لدعم الإنتاج المحلي عبر تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الداعم الأساسي لعملية النمو.

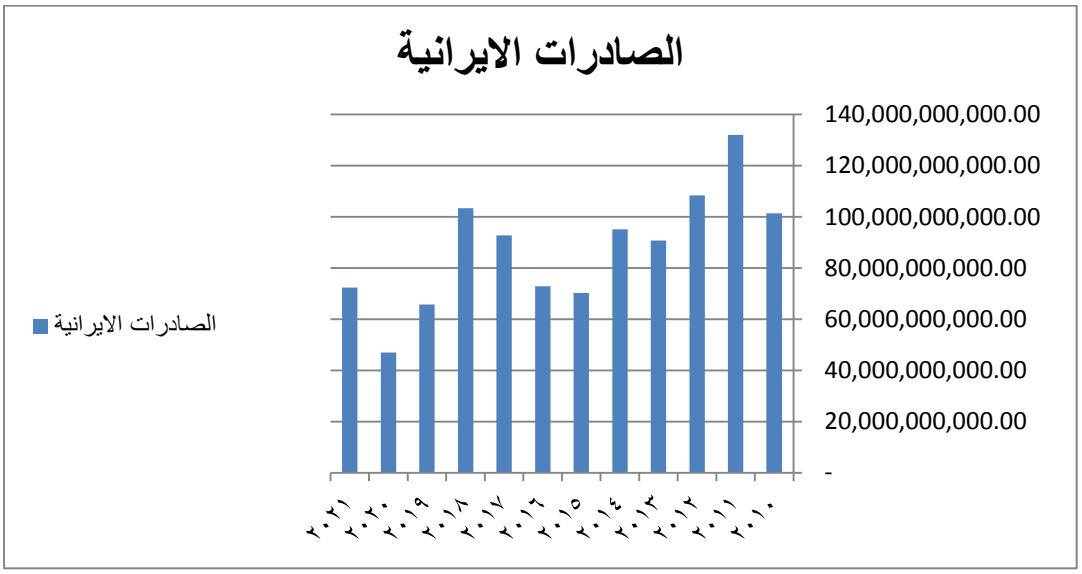

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel.

الشكل رقم 4 الصادرات الإيرانية.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

- نلاحظ انخفاض قيمة الصادرات منذ بداية العام 2010 بسبب العقوبات المفروضة على إيران التي تتضمن فرض حظر على توريد تكنولوجيا نووية أو مواد نووية لإيران، وكذلك منع بعض المسؤولين من السفر وتجميد بعض الأرصدة المالية.
- وعلى الرغم من ذلك سجلت الصادرات الإيرانية أعلى مستوى لها خلال العام 2011 (لتسجل ما يقارب 120 مليار) ويمثل البترول النسبة الأكبر منها حيث تعد إيران الدولة الثانية في منظمة أوبك بعد السعودية من حيث إنتاج البترول.
- بالمقابل الصادرات الإيرانية لأدنى مستوى لها على الإطلاق خلال العام 2020 (لتسجل أقل من 60 مليار) بسبب تفشي أزمة كورونا ثم عادت الصادرات للتعافي بعد انحسار الأزمة.

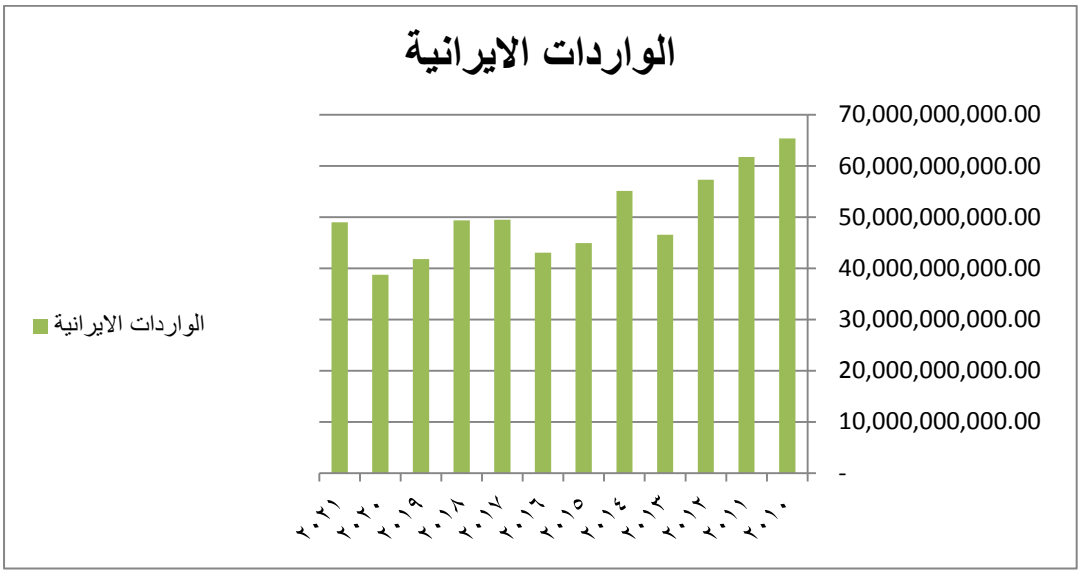

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel.

الشكل رقم 5 الواردات الإيرانية.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

- نلاحظ أن الواردات الإيرانية بقيت مستقرة خلال السنوات العشرة الأخيرة ولم تشهد أي هبوط شاذ.
- سجلت أعلى ارتفاع لها خلال العامين 2010-2011 (ما يقارب 65 مليار) وأدنى انخفاض لها في العام 2020 حيث سجل أقل من 40 مليار بسبب جائحة كورونا.
- نلاحظ أنه على الرغم العقوبات المفروضة على إيران الا أن المستوردات لم تتأثر على نحو كبير.

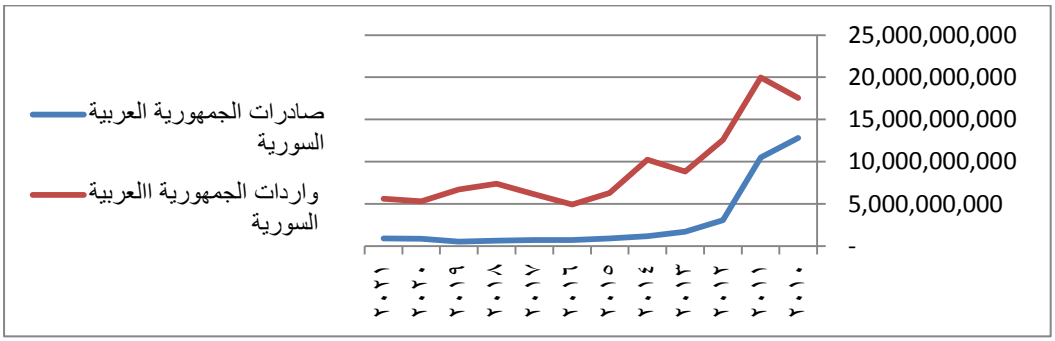

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel.

الشكل رقم 6 منحنى الصادرات والواردات في الجمهورية العربية السورية.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

تزايد نسبة المستوردات من دول الخارج بشكل أكبر من التصدير بسبب انخفاض الإنتاج وتدمير المنشآت الصناعية وعدم قدرة البلاد على تأمين احتياجاتها من المواد الأولية وخسارة اليد العاملة وهجرة الكوادر البشرية للخارج، لذلك نلاحظ أن سوريا كانت تعتمد على المستوردات بشكل كبير رغم العقوبات المفروضة عليها بسبب عدم توافر العديد من المواد محلياً مما دفعها للاستيراد من الدول المجاورة.

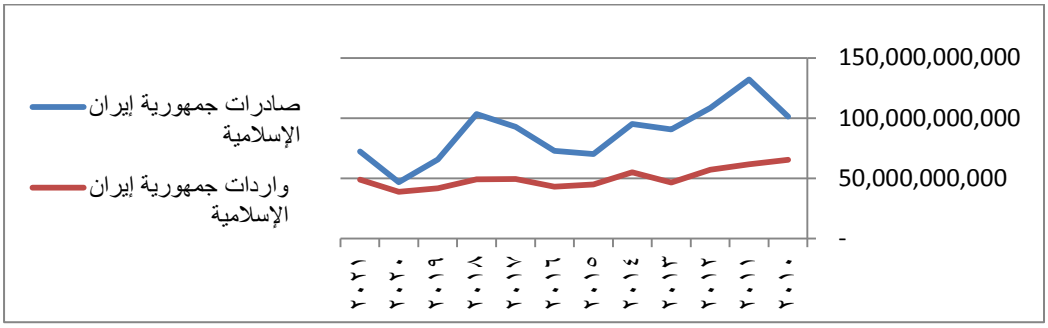

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel.

الشكل رقم 7 منحنى الصادرات والواردات في جمهورية إيران الإسلامية.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

تزايد نسبة الصادرات الإيرانية التي يشكل النفط القسم الأكبر منها رغم العقوبات بشكل أكبر من المستوردات حيث تعتمد إيران بنسبة كبيرة على الإنتاج المحلي أكثر من الإنتاج الخارجي، وبما أن الصادرات أكبر من المستوردات فهذا يعني أن حالة الميزان التجاري تكون أفضل.

- **الخاتمة**

نجد أن فاعلية العقوبات الاقتصادية وتأثيرها ترتكز على كون الدولة المستهدفة تعتمد بشكل رئيسي على المبادلات التجارية مع الخارج ومنفتحة اقتصادياً، لذلك تكون الاقتصاديات المنفتحة أكثر تأثراً بالعقوبات الاقتصادية، وتتمثل أغلب تأثيرات العقوبات الاقتصادية في ارتفاع أسعار المنتجات للمستهلكين، وارتفاع نسب البطالة، وتقلص المعروض من السلع في الأسواق، لكن النتائج ليست واحدة، فالعقوبات في الحالة الإيرانية فشلت، نتيجة الاعتماد على الإمكانات الذاتية، والدبلوماسية الاقتصادية الناجحة، بينما كانت العقوبات الاقتصادية مدمرة بالنسبة لسورية، وفي الحالتين تتحقق الفرضية الثالثة التي تنص على أن الدبلوماسية الاقتصادية للدول القوية هي دبلوماسية هيمنة للإبقاء على تخلف الدول المعاقبة.

ومهما تنوعت الدبلوماسيات الاقتصادية للدول المُعاقبة اقتصادياً، فإن هناك عوامل كثيرة تساعد في مواجهة العقوبات، أهمها التمسك بالإرادة والحقوق والعزيمة وتعبئة الطاقات والإمكانيات في المجتمع من أجل مواجهتها[22].

[22]- الغرير، موسى، **مؤتمر إعادة البناء والتنمية في سورية**، لمزيد من التفاصيل furat.alwehda.gov.sy.

- **النتائج والتوصيات**

أولاً: النتائج:

1. صحة فرضية الدراسة الأولى والتي بينت أنه توجد علاقة بين الحصار الاقتصادي و صادرات وواردات الجمهورية العربية السورية وتوجد أيضاً علاقة بين الحصار الاقتصادي و صادرات وواردات جمهورية إيران الإسلامية والعلاقة في كلتا الحالتين كانت طردية حيث أنه كلما فرضت عقوبات على الدولة أثر ذلك على ميزانها التجاري بغض النظر عن قوة ذلك الأثر.
2. قوة الاقتصاد الإيراني الذي يعتمد على صادراته من النفط والغاز ووفرة موارده الطبيعية جعلت العقوبات ذات تأثير اقتصادي أقل عليها.
3. نجاح إيران في تحدي العقوبات من خلال الاعتماد على الذات وليس على المستوردات وهو ما تم ملاحظته من حيث اعتماد إيران على صادراتها النفطية أكثر من المستوردات.
4. من المهم فصل عمل الدبلوماسية الاقتصادية في سورية عن وزارة الخارجية، لصالح وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والهيئات ذات الصلة، لأنها الأقدر على تحقيق نجاحات في جذب الاستثمارات والسياح وفهم مواضيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية التي توقعها سورية.
5. تشكل التنمية الاقتصادية مطلباً مُلحًا للدول النامية من أجل القضاء على الفقر والجهل، فتسعى كل دولة لتحقيقها، وفقاً لخط تنموي معين، ينسجم مع توجهاتها التنموية.
6. تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية من قبل الأطراف الدولية القوية كأداة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، من خلال الضغط على أطراف دولية أقل قوة مما ينتج عنها تحقيق مصالح الأطراف القوية، على حساب التنمية للأطراف الأقل قوة.

ثانياً: التوصيات:

1. على الدول الساعية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية انتهاج أسلوبها الخاص، المبتكر من صميم واقعها الاقتصادي وظروفها السياسية، والاستفادة من نماذج التنمية الاقتصادية الناجحة لدول سبقتها في ذلك.
2. يجب على الدول إيجاد صيغ دبلوماسية اقتصادية مناسبة تساهم في الحصول على المساعدات بشروط مقبولة، ومواجهة العقوبات الاقتصادية في إطار دبلوماسي مناسب.
3. ينبغي أن تحول الدول المعاقبة، العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها إلى فرصة لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تشجيع التصنيع المحلي، والاعتماد على الموارد الذاتية.
4. على الدول أن تحاول قدر الإمكان أن تكون عضواً في كل المنظمات والأحلاف والتكتلات الاقتصادية.

قائمة المراجع:

أولاً المراجع باللغة العربية:

1. أبو العز المحلاوي، عبده شعبان، (2017)، **العقوبات الاقتصادية على إيران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الإيرانية**، ، دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق ،العدد 63، أغسطس، جامعة المنصورة، مصر.
2. السمهوري، محمد، (2012)، **هل تؤدي العقوبات الأوروبية والأمريكية الأخيرة إلى تراجع إيران عن برنامجها النووي؟**، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة.
3. الغرير، موسى، **مؤتمر إعادة البناء والتنمية في سورية**.
4. اللباد، مصطفى، (2011)، **العقوبات الاقتصادية وأثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران**، شرق نامه، العدد 8، يناير.
5. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2012)، **تأثير العقوبات الغربية ضد إيران وأبعادها**، أكتوبر.
6. المساح، سوزانا، (2018)، **الردع الاقتصادي بين معضلة التوافق الدولي والتوسع في العقوبات الذكية**، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 213، تموز.
7. الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي، (2015)، **الآثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن إيران**، مجموعة البنك الدولي، العدد 5، يوليو.
8. إيدام، أحمد صدام، (2019)، **مستقبل القدرة الايرانية في احتواء الضغوطات والعقوبات الأمريكية بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي**، دراسات دولية، العدد الحادي والثمانون، كلية الحقوق، جامعة النهرين، بغداد، العراق.

9. جديد، محمود، (2009)، **العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية: دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لسورية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

10. حسن، صبري علي، (2020)، **إشكالية العلاقة بين العقوبات الاقتصادية الدولية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطني الدولة المستهدفة**، مجلة الفنون والأدب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد 57، أغسطس، كلية التربية، العراق.

11. حمد، صلاح الدين، (2015)، **أثر الدبلوماسية في التنمية الاقتصادية: سورية أنموذجاً**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

12. رشدي، عميش، (2017)، **العقوبات الاقتصادية كوسيلة ردع على المستوى الدولي**، رسالة ماجستير في المنازعات الحكومية، جامعة مهيدي أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

13. سرحان، عباس، **مسؤوليات الدول الداعمة للإرهاب وحقوق الدول المتضررة**، موقع الإمام الشيرازي.

14. سلمان، احمد حيان، (2013)، **تأثير المؤامرة والأزمة في الاقتصاد السوري وخاصة قطاع التجارة**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35، العدد 4، سورية.

15. عزوز، عبد القادر، (2022)، **الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين**، الطبعة الأولى، سورية.

16. مركز كارتر، (2020)، **العقوبات الأمريكية والأوروبية على سوريا**، سبتمبر.

ثانياً: المراجع باللغة الانكليزية:

1. Brooks, Risa, (2002), **Sanctions and Regime Type: What Works, and When**?, Security Studies, Vol. 11, No 4, June, P-p 15-16.
2. David J. Lektzian and Christopher M. Sprecher, (2007), **Sanctions, Signals, and Militarized Conflict**, American Journal of Political Science , Vol. 51, No 2, Apr, P-p 415-431.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

1. **https://data.albankaldawli.org**
2. **www.alshirazi.com.**
3. **www.cartercenter.org.**
4. **furat.alwehda.gov.sy.**
5. **WWW.dohainstitute.org.**